التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم

The Grammatical Reasoning "The Originates & Science's Impact"

الدكتور: سليم قزعوط

salimgazaout@gmail.com

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/02/11 تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن كلية من كليات النحو العربي تمثلت في العلة النحوية، كان ذلك بتسليط الضوء على طبيعتها وتفنيد بعض الاتهامات الموجهة إليها؛ ذلك أن هناك من النحاة من يرى أن التعليل النحوي نمط من التفكير المنطقي، وما أردت أن أزيل عنه اللثام و أكشف عنه النقاب أن التعليل النحوي عربي النشأة ، وتأثره بالمنطق تأثرا واضحا كان في القرن الرابع من الهجرة، أضف إلى ذلك التفاعل بينه وبين التعليل الأصولي وتداخل بعض المسائل المشتركة بينهما مما ألجأ الفقهاء إلى النظر في المسائل الفقهية باعتماد قواعد النحو والاستدلال عليها بطرق استدلال النحاة، ولا يفوتني في الأخير أن أشير إلى أثر علم الكلام في تأصيل التعليل النحوي، ولعل دوره تمثل في نهج النحاة نهج علماء الكلام في تقسيم العلل إلى مجوزة وموجبة والتعليل بالأمور العدمية وغير ذلك.

كما أن السبب الأول والأخير في كل هذا التأثير ناتج عن امتزاج الثقافات وتداخل العلوم واجتهاد العلماء في ميادين العلم المختلفة؛ إذ كان التعليل أول أمره بسيطا يبرر النصوص والأحكام النحوية تبريرا يسوغه اللسان وتفتضيه السليقة العربية التي من شأنها أن تطلع على الأسباب والأسرار التي كانت وراء الأحكام النحوية والنصوص الاستشهادية.

الكلمات المفتاحية: العلة؛ التعليل؛ النحو؛ المنطق؛ التأثر.

Abstract *: The purpose of this research is to uncover a faculty of the Arab grammar schools represented in the grammatical factor. This was by highlighting its nature and refuting some of the accusations against it. There are grammarians who have been saw grammatical reasoning as a form of logical thinking and what I wanted to remove the clouds from it. that the grammatical reasoning of an Arabic originates, and its impact on logic was clearly affected in the fourth century of migration (hijra), in addition to that the interaction between it and the fundamentalist reasoning and the interplay of some common issues between them. Thus, jurists resorted to the examination of doctrinal issues by adopting grammatical rules and having a proof on it with proofing way of the grammarians, I can not fail in the latter to refer to the impact of speech science in rooting the reasoning grammar and perhaps its role represented in grammarian's approach speech scientists approach to the division of factors to allowed and obliged and reasoning by no existed matters and other things.*

The first and last reason for all this effect is the result of the mixing of cultures and the overlap of science and the diligence of scientists in different fields of science, as the reasoning was simple at its starting that justify the texts and grammatical rules justification accepted by the tongue and required by the Arab nature language that would pay attention at the reasons and secrets that were behind Grammar and cited texts.

Keywords *: Grammatical factor ; analysis ; grammar ; logic ; effect.*

تمهيد:

كان النحو العربي ومازال صرحا شامخا حق للعرب أن تفاخر به الأمم فقد نشأ هذا العلم لخدمة القرآن الكريم مفسرا لنصوصه مبينا لأحكامه، فقد عصم الألسنة من الخطأ واللحن الذي فشا في كلام العرب بوضع أصول رئيسة وقواعد فرعية قام بذلك رجال كرسوا حياتهم لخدمة هذه اللغة الكريمة بتأسيس هذه الأصول أمثال الخليل وسيبويه، ولم يكتف هؤلاء بوضع الأصول والأحكام، فقد بلغ بهم الفضول الفكري إلى تبريرها وتفسيرها وتقديم حجج لائحة تؤيدها، ذلك أنّ العرب أمة حكيمة تعي ما تقول وتعلل ما تقعد وتؤصل كان ذلك تحت مصطلح التعليل، فقد كان هذا الأخير أول أمره فطريا مستقى من روح اللغة جزءا من كيانها ولم يلبث كذلك وأن تأثر بالعلوم التي كانت حصيلة الترجمة وامتزاج الثقافات في القرن الرابع من الهجرة وهذا ما أردت أن أبينه.

1-نشأة العلة النحوية:

إنّ نشأة العلة النحوية ترتبط بنشأة النحو العربي؛ ذلك أنّ التعليل نشأ مرافقا للنحو على يد أبي الأسود الدؤلي (ت69 هـ) فقد وضع أبواب النحو العربي وتكلم في مسائل التعليل والقياس، يقول ابن سلام الجمحي (ت 232 هـ) "إن أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما فعل ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة فكان سراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول وحروف الرفع والنصب والجزم"[1] فقد نشأت العلة النحوية مع النحو العربي جنبا إلى جنب كان ذلك بدليل الروايات التي تؤرخ لوضع النحو العربي، حيث روي أنّ رجلا قرأ قوله تعالى : " أنّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"[2] بالجر وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر: " من أبو موسى "فكتب إليه عمر :سلام عليك أما بعد فاضرب كاتبك سوطا واحدا وأخر عطاءه سنة [3] وقالت ابنة أبي الأسود الدؤلي:" ما أشد الحر"[4] فأدرك واضع النحو العربي ومعلله خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم أو ما يعرف باللحن من غير أن يصرح بعلة المعنى أو الفاعلية أو المفعولية أو الإعراب، مما يدل على أنّ التعليل نشأ إحساسا فنيا يرفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحا علميا يعلل ذلك الرفض[5].

2-أصالة العلة النحوية:

إنّ كون العلة النحوية عربية النشأة يعود بجذوره إلى أصالة النحو العربي، فقد نشأ النحو العربي نشأة إسلامية خالصة ووضعت أسس العلوم الإسلامية المختلفة في العصر الأموي أي قبل تأثر بالثقافة الأجنبية[6]، وأوائل النحاة الذين ينسب إليهم التعليل النحوي في بادئ الأمر ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) فقد قيل عنه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[7] فكان هذا الأخير الأول الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقرأها من كلامهم واعتبرها معيارا لا يخرج عنه، وهذا ما جعله يعيب على الفرزدق قوله:

وعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَو مُجَلَّفُ

برفع كلمة مجلف لأنها معطوفة على ما قبل الواو ولا يجوز غير نصبها [8].

فابن أبي إسحاق باستقرائه لكلام العرب ودرايته بأحكامه توصل إلى أنّ الاسم إذا كان معطوفا فإنه يأخذ حركة الاسم الذي عطف عليه لأنه تابع له.

وقد غضب الفرزدق من هذا التلحين وما كان له إلا أن يطلق لسانه في ابن أبي إسحاق بقوله:

فلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

كما تذكر الروايات أنّ ابن أبي إسحاق لم ينكر على الفرزدق هجاءه أكثر ما أنكر عليه نصبه لكلمة مواليا في البيت[9] والتي يجب أن تكون مجرورة، ولعل حرصه على الالتزام بالقواعد والمدّ من دائرة القياس جعله يبحث عن تعليل الإعراب فقال: إنّ التكرار يبيح حذف الواو في العطف كما يقول الشاعر[10]:

وإيّاك إيّاك المراءَ فإنه إلى الشرّ دَعَّاء وللشرّ جالبُ

وهذا ما جعل أحمد حسن الزيات يصفه بأنه معلل النحو [11]وقد اختلف النحاة في تفسير التعليل المنسوب إلى عبد الله ابن أبي إسحاق، فذهب جرجي زيدان إلى أنّه تعليل إعراب أي أنه ذكر لأسباب الإعراب[12] وذهب عفيف دمشقية إلى أنّه محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على إعمال فكره لإخراج كل فاعل مرفوعا وكل مفعول منصوبا وكل مضاف إليه مجرورا وهكذا وليس تلك العلة المقصود بها العلة الأولى والعلة الثانية والعلة الثالثة[13].

إنّ ما قام به عبد الله ابن أبي إسحاق من رفض نصوص شعراء ورد في ألسنتهم الخطأ يعتبر خطوة أولى لوضع لبنات النحو العربي بما فيه من إحساس فني وتعليل بسيط لقواعد اللغة العربية، وعليه فإن التعليل لم يبلغ درجة رفيعة من التطور والازدهار.

فمن مميزات التعليل في هذه المرحلة ربطه بالحكم النحوي واعتماده على علة المعنى المطرد وغير المطرد، إذ عُدَّ المعنى معيارا من معايير التعليل فقد روي عن الأصمعي أنّه قال: سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقال: فقلت له أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليست بصحيفة؟ فحمله على المعنى وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم[14].

ويمكن أن نضع حدا للمرحلة الأولى من التعليل النحوي والتي تبدأ بالحضرمي، إذ كان التعليل بسيطا يتصل اتصالا مباشرا بمدلوله اللغوي، فهو أولا بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية كما أنّه بحث على هامش الظواهر والقواعد[15].

2-1- التعليل عند الخليل(175هـ) وسيبويه (180هـ):

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أكثر من استنباط علل النحو ما لم يستنبطه أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق[16] ووصفه الأنباري بأنه الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[17]، وتتصف تعليلاته بقربها من روح اللغة ومن الحس اللغوي الذي ينفر من القبيح والمستثقل والبعد عن الفلسفة في طبيعتها[18]، فمن يتأمل تعليلات الأوائل-وعلى رأسهم الخليل وسيبويه- يرى أنّ عللهم كانت من قبيل العلل اللغوية التي تتكئ على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن تكون عللا عقلية[19].

ولم يكن هؤلاء النحاة الأوائل يستقون عللهم من عند غيرهم كما هو الحال عند أكثر من أتى بعدهم، وإنما كانت وليدة قرائحهم، وكانوا هم أصحابها ومخترعيها[20]، ويظهر ذلك جليا في جواب الخليل عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه[21]، فلقد كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التي عاشت على ألسنتهم حية وكانت في عقولهم خصبة نشيطة فاستلهموها عللها فلم تتأب[22].

ثم جاء سيبويه بكتابه الذي كثرت فيه التعليلات كثرة مفرطة، وحسبنا أن نلقي نظرة على الصفحات الأولى من الكتاب كي ندرك كثرة التعليلات وامتلاء الكتاب بها[23]، ويعتمد سيبويه في استنباط علله كأستاذه الخليل على ما وقر في النفس من سلامة الذوق ورهافة الحس عند العرب، فالعرب أمة حكيمة راح يتتبع وجه الحكمة عندها، فيقول في شأن ذلك " وليس شيء يضطرون إليه إلا و هم يحاولون به وجها "[24]، وهو مع ذلك لا يريد في تعليله إلا ما كان من طبيعة اللغة وواقعها، فإذا ما نظرنا في علل سيبويه فهي تشبه علل الخليل والذين روى عنهم من حيث عنايتها بالمعنى واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والثقل.

وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فله فضل أيضا في التوسع والإكثار مما كان نزرا عند شيوخه المتقدمين[25]؛ فقد وسع دائرة التعليل فشملت ما هو واقع وما لم يقع ولقد كان التعليل في كتاب سيبويه أداة للربط بين نظامين نظام اللغة بنظمها المتباينة ونظام النحو بتصوراته وأحكامه[26]، وكان سيبويه يجر إلى حيز الظاهرة النحوية ما يعلل وجودها، كما في تعليل دخول الفاء على جواب الشرط في حالات محددة إذ أجاز سيبويه أن يقال " الذي يأتيني فله درهم " لأنه في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في حيز الجزاء رعاية للمعنى[27]، وقد كان منهج سيبويه في تعليله التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى.

وقد فزع المبرد(285هـ) إلى إقامة معايير ثابتة، عللها الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري لها، فربط بين النظرية النحوية والحكم النحوي بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره، فقال: " اعلم أنّ حق الأسماء أن تعرب وتجمع وتصرف فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال، وكل ما لا يعد من الأسماء فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها "[28].

3- مرحلة النضج الازدهار:

بدأت هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع من الهجرة وتمثلت في محاولات وضع أطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو بالاعتماد على استقراء مادة النحو من مؤلفاته الأولى لا سيما كتاب سيبويه، وذلك بالانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة القوانين التي يترسمها النحاة في درسهم النحوي، ومن أعلام النحاة في هذه المرحلة ابن السراج (ت 316 هـ) وأبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) وابن جني (ت 392 هـ) والأنباري (ت 577هـ) ولنذكر علل ابن السراج وأبي القاسم الزجاجي لتشخيص التعليل في هذه المرحلة.

3- 1 – التعليل عند ابن السراج:

نظر ابن السراج في اعتلالات النحويين فوجدها على ضربين:

– ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا؟ والمفعول به منصوبا؟ ولماذا إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل اللغة على غيرها من اللغات[29].

ويظهر من ذلك أنّ ابن السراج جعل النحو مستويين[30].

1 – انتحاء سمت كلام العرب تعريفا وتنكيرا بتحقيق الصواب المعلل بالعلة الأولى المطردة.

2 – يبحث في علة العلة متجاوزا علة الصواب الأولى لاكتشاف العرب في كلامها وهذا المستوى من التعليل نظري لم يستهدفه ابن السراج في أصوله، وذلك واضح من قوله: وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلام العرب فقط[31].

3 – 2 التعليل عند الزجاجي:

يعدّ الزجاجي مرحلة من مراحل تطور التعليل النحوي وتجاوزه طبيعة اللغة ذلك لأنه قسمها إلى ثلاثة أقسام:

1 – علة تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره مثال: ذلك أنّنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، ركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب وما أشبه ذلك، ومنه: إنّ زيدا قائم، نصب بأنّ لأننا علمناه كذلك ونعلمه[32].

2 – علل قياسية: وهي التي تعلل حمل الكلام بعضه على بعض، لشبه لفظي أو معنوي كما في تعليل نصب اسم إنّ بأنها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه وأعملت[33]، كما أن العلل القياسية تقتضي أن يكون هناك شبه في القياس بين الأصل والفرع في أكثر من وجه حتى تتم العملية القياسية في أدق صورة لها، ولا يكون هناك مجال للنقض، وهذا الشبه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى من ذلك حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع بأوجه المشابهة التي ذكرها النحاة، كما أن توضيح ذلك في أن حكم الأصل ينتقل إلى الفرع بعلة جامعة من ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، والاستدلالات النحوية على ذلك أكثر من أن تحصى كقياس اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا على خمسة عشر وإعطاءه حكمها في البناء على الفتح وعلى هذا يكون لا رجل فرعا ومقيسا وخمسة عشر أصلا ومقيسا عليه والبناء على الفتح هو الحكم والعلة الجامعة قياسية تعمل على إلحاق الفروع بالفصول لتعميم التقعيد والمساهمة في إيجاد أحكام لبعض الصيغ والتراكيب التي تفتقر إلى دليل؛ ذلك أن القياس حمل ما لم يسمع على ما سمع لاستنباط القواعد أو تعليل الظواهر أو رفضها، والعلاقات التي تجمع المقيس بالمقيس عليه غالبا ما تكون عقلية لأنها تكون مناسبة والحكم فيها مطرد.

3 – علل جدلية: وهي كل علة بعد العلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين إنّ والفعل، ونوع الأفعال المشبهة بها وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع ...الخ [34]، فالعلل الجدلية شغلت عقول المفكرين القدامى وخرجت بتفكيرهم اللغوي إلى تفكير قائم على الجدل والفلسفة فهي علل قائمة على أسس غير لغوية على غرار العلل القياسية التي تفترض أن يكون هناك شبه بين الفرع والأصل دون التعرض إلى كثرة التمحلات، وقد اتسمت العلل الجدلية بكثرة الأسئلة التي تقتضي الجدل، فلا جواب مقنع للعلة المسؤول عنها وما يجدر الإشارة إليه أن العلل الجدلية تعليمية في أولها فلسفية في ثنايا شرحها وتفسيرها.

ويلاحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية – في تصور النحاة وإنتاجهم معا– بالضرورة فمجيئ العلة النحوية خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف الظواهر ثم بناء القواعد عليها[35]، وفي هذا الصدد يقول الزجاجي : "إن علل النحويين ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها"[36].

ومنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه، ويعبر عن هذه الأمارة بالعلة وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقرر موجود في كلام العرب؛ فمجيء الفاعل مرفوعا بعد كل فعل يدل على أنّ الفعل أمارة على رفع الفاعل كما أنّه أحدث الرفع. وليس هذا المنهج في استنباط العلل منهج أهل المنطق الذين يجعلون العلة سببا حقيقيا في إيجاد المعلول ينتفي المعلول بانتفائها كجعل النار علة للحرق. وعلل النحويين ليست موجبة بهذا المفهوم المنطقي كما يرى الزجاجي لكنها موجبة في المنهج النحوي[37].

4- التأثير المنطقي:

إنّ العلة النحوية أصابها تغيير كبير في القرن الرابع من الهجرة مقارنة بما كانت عليه في القرنين الأول والثاني من الهجرة؛ ذلك أنّ البحث عن العلة كان على هامش القواعد النحوية ألجأهم إلى ذلك محاولة تفسير القواعد وبيان وجه الحكمة العربية في نطقها للغة، فقد أصبح التعليل محور البحث النحوي وأصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس الشكلي، وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في عملية القياس[38]، والسبب الأول والأخير في ذلك يرجع إلى طبيعة العصر وما طرأ عليه من مستجدات؛ إذ يعدّ العصر زاهرا بالابتكار في تأليف النحو واللغة، وقد توجت حركة التأليف بظهور علم الأصول على يد ابن السراج وابن جني، ويبدو أنّ المنطق أعطى للنحاة وسائل جديدة في النظر والتعليل وذلك باستخدام المقولات والاصطلاحات الفلسفية، فدوره تجلى في ترسيخ التعليل في النحو العربي.

4-1- مظاهر التأثير المنطقي:

إنّ من جعل المنطق وسيلة لدراسة النحو باستعمال المقدمات الصورية أبو الحسن الرماني (ت384هـ) فدراسته للنحو كانت تطبيقا لافتا للمنطق ومصطلحاته في التعليل، ويرى طه الراوي: " أنّ الرماني أول من مزج النحو بالمنطق "[39] فمنهجه في كتبه منهج تعليلي يبدأ بالبحث عن العلة وينتهي بتوضيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة[40]، فمظاهر التأثير المنطقي في العلة النحوية اتسامها بالضرورة والغائية، فوجود العلة خلف الظواهر ووراء القواعد أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية البحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تسوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها، فالعلة سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعها[41]، والعلة عند الرماني قسمان : قياسية وحكمية.

4-1-1- القياسية:

هي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة رفع الاسم وهي ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة، وعلة الجر على جهة الإضافة[42].

4-1-2- الحكمية:

هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الفاعل مرفوعا لأنه أول للأول وأحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لأنه واحد والمفعولات كثيرة[43].

فكثيرا ما يعلل الرماني أحكام النحو بعلل منطقية ويعرضها عرضا منطقيا كما يظهر في قوله " ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل لأنه لو جاز البدل جاز تقديم العامل عليه لما بعد إلا، وليس يجوز ذلك إلا في الإيجاب

لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعم العام وليس يعارض في هذا لأنّ الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص فينقسم قسمة تبطل دلالة العلل عليه حتى يكون مستغنى عنه وليس كذلك أحد لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنّه مستغنى عن ذكره وليس في الإيجاب مثل هذا "[44].

إنّ الرمانيّ أغرق النحو العربي ونظامه في تحملات فلسفية لا تمتّ إلى طبيعة اللغة بصلة؛ ذلك أنّه أدخل في النحو ما ليس منه وصاغه صياغة على قوانين المنطق وليته اتخذ المنطق وسيلة لدراسة النحو بل كاد أن يجعل المنطق موضوع علم النحو، فبعض النحاة يرى أنّ المنطق أساء للنحو العربي وحوّله إلى فلسفة لغوية غامضة بعيدة عن حقيقة النحو يقول مازن مبارك " ولا شك أنّ بناء البحث النحوي على هذه الصورة التي جاء عليها عند الرماني هو الذي أشاع عنه أمر اشتهاره بالمنطق وإغراقه فيه "[45]. وإذا كان الناس قد أعرضوا عن نحو الرماني فذلك لأنه في رأيهم كان حريا أن يكون واضح الأسلوب كغيره من النحاة وأن يكون شرحه للكتاب غاية في البيان والوضوح فكرا وعرضا على حين أنّه كان في كثير من نصوصه محتاجا إلى الشرح لأنه أكثر تعقيدا من الكتاب نفسه[46].

فتأثير المنطق في النحو العربي قضية لا يختلف فيها اثنان، وخاصة التعليل لكن ما يجدر بنا أن نبينه أنّ هذا التأثير كان في القرن الرابع من الهجرة، فقد أثبت عبد الرحمان الحاج صالح أنّ نظرية النحو العربي عربية في جذورها وأصولها لم تتأثر بمقولات المنطق إلا في القرن الرابع من الهجرة، وتمثل أصول النحو العربي نظرية متقدمة علميا قادرة على تفسير اللغة العربية نحوا وصرفا[47].

5– تأثير علم أصول الفقه على التعليل النحوي:

إنّ العلاقة بين النحو والفقه وطيدة جدا، ولقد أثر الفقه في النحو بشكل كبير وخاصة في مرحلة النشأة الأولى لعلم العربية؛ إذ ظهر النحو العربي لخدمة القرآن الكريم حفاظا على فصاحته وحفظا للألسنة من اللحن، لقد بلغ من ذلك أنّ النحاة كانوا ينظرون في المسائل الفقهية من خلال قواعد النحو[48]، من ذلك عدد من المناظرات التي دارت بين الكسائي(ت 189هـ) وأبي يوسف الفقيه الحنفي المشهور تقوم على ربط المسائل الفقهية بالنحوية، من ذلك مسألة الطلاق؛ حيث كتب أبو العباس يحي قال : حدثني سلمة عن الفراء قال : كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا أحاطك الله في هذه الأبيات :

فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَـنُ وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أَشـــــأَمُ
فـأنْتِ طـــلاقٌ والطَّـــلاقُ عَزِيمَـةٌ ثـلاثًـا ومَن يَخْـرُقْ أَعَـــقُّ وأَظْلَـمُ
فبينـي بهـا إنْ كنـتِ غيـرَ رَفِيقَةٍ فمـا لأمـرئ بعــدَ الثـلاثة مُقـدَّمُ

فقد أنشد البيت عزيمة ثلاث وعزيمة ثلاثا بالنصب، فبكم تطلق بالرفع؟ وبكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف: هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت: لا أعلم قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أنّ أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقلت: ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم، وقلت للجارية : خذي الشمعة بين يدي، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه، فأقرأته الرقعة فقال لي : خذ الدواة واكتب : " أما من أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمة ثلاث، فإنما طلقها واحدة وأنبأها أنّ الطلاق لا يكون

إلا بثلاثة، ولا شيء عليه وأما من أنشد عزيمة ثلاثا فقد طلقها وأبانها، لأنه كأنه قال :أنت طالق ثلاثا." وأنفذت الجواب، فحملت إلي آخر الليل جوائز وصلات، فوجهت بالجميع إلى الكسائي[49]،والمسائل التي توضح العلاقة بين العلمين كثيرة مبثوثة في كتب النحو .

وأقدم إشارة توضح لنا العلاقة بين علم أصول الفقه والنحو وتأثير علم أصول الفقه في الأصول النحوية مقولة ابن جني (ت 392هـ) فقد صرح بذلك في كتابه الخصائص قائلا: " وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[50]، فهذه إشارة صريحة للصلة القوية بين العلوم الثلاثة، فقد حاز ابن جني فضل السبق لهذه الإشارة ووضح أمرها، ذلك أنّه أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية والكلامية.

ويعود ذلك إلى سبق علم أصول الفقه على أصول النحو فقد وضعت أصول الفقه في أواخر القرن الثاني من الهجرة على حين كانت محاولات جمع الأصول النحوية في القرن الرابع من الهجرة، فكان المتقدم مؤثرا في المتأخر.

فقد راح ابن جني يبحث عن مكان لعلل النحويين بين علل المتكلمين والفقهاء ورأى أنّ علل النحويين ليست كعلل الفقهاء مبنية على النص ووجه المصلحة يورد لذلك مثالا "... ألا ترى ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ولا يعلم أيضا الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات"[51].

ومعنى هذا أنّ العلل الفقهية قد تكون وراء تبرير حالة ما ويخفى علينا هذا التبرير ولا يحق لنا أن نسأل عن العلة في ذلك مصداقا لقوله تعالى "لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ"[51].

5-1- مظاهر تأثير علم الفقه على التعليل النحوي:

إنّ أكثر مظاهر تأثير التعليل الفقهي على التعليل النحوي تمثلت في مسالك التعليل القياسي نذكر على سبيل المثال: السبر والتقسيم إذ يعتبر هذا الأخير من الأدلة الملحقة بالقياس عند الأصوليين والنحويين.

السبر لغة: روز الأمر وتعرف قدره يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته، ويقال للحديدة التي يعرف بها قدر الجراحة مسبار[52]، وسبر التجربة وسبر الشيء سبره وخبره، والسبر استخراج كنه الشيء ومسبرته نهايته[53].

أما التقسيم فهو مصدر الفعل قسّم وجذره الثلاثي قسم وهذا يعني جزأ الشيء وقسم الشيء يقسمه قسما فانقسم والتقسيم التفريق[54].

أما في اصطلاح الفقهاء فهو حصر الأوصاف التي تحتمل العلية في الأصل ثم إبطال بعضها بدليل واختيار الباقي[55].

أما في اصطلاح النحاة فمفهومه "أن يذكر المستدل الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم في مسألة نحوية فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله أو يبطلها جميعا إلا الذي يتعلق بها الحكم من جهة فيصحح قوله"[56].

ومن هنا تتضح دلالة هذا النوع من الاستدلال بين الفقهاء والنحاة، أي أنّه ذكر الأدلة والأوجه التي يتعلق بها الحكم ثم إبطال ما هو غير صالح منها والإبقاء على ما يصدق به الحكم، وحقيقة الأمر أن التقسيم سابق على السبر ولكن تقدّم عليه في اصطلاح النحاة لأنه الأساس في العملية الاستدلالية.

ولا شك وأنّ السبر والتقسيم قد وفد إلى البيئة اللغوية من بيئة الفقهاء وما يبرر ذلك أنّه لم يبرز عند النحاة إلا بعد القرن الثالث من الهجرة وخاصة عند النحاة الذين درسوا الفقه كابن جني، فقد مثل له عندما تعرض لوزن كلمة مروان، وعقد له بابا بعنوان: باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح[57].

6- تأثير علم الكلام على التعليل النحوي:

هناك صعوبة في التفريق بين علم الكلام وبعض العلوم الأخرى إذ قد يطلق علم الكلام على العقيدة أو على المنطق أو على الفلسفة، وهذه الفروع تشكل العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا العلم[58].

فالعقيدة موضوع علم الكلام، والمنطق من أدواته، كماأنّ الفلسفة تشترك مع علم الكلام من حيث الموضوع لأن كليهما ينظر في الله والكون والموجودات، غير أنّ نظر المتكلم قائم على قانون الإسلام، ونظر الفيلسوف قائم على قانون العقل، وأخيرا نجد خلطا بين علم الكلام وأصول الفقه، ذلك منذأ ن تناوله المعتزلة والأشاعرة بالتعديل، وصارت لهم طريقة تعرف بطريقة المتكلمين في مقابل طريقة الحنفية[59].

فإذا تناولنا علم الكلام بمقتضاه العلمي المحدد متجردين من خلطه بغيره من العلوم وجدناه أسبق تأثيرا في النحو العربي من غيره من العلوم كالفلسفة والمنطق ساعد على ذلك مجموعة من العوامل، منها أنّ كثيرا من النحاة كانوا من المشتغلين بعلم الكلام، وأكثرهم من المعتزلة وقد بلغت كثرتهم حدا جعل القدماء يفرد لهم مصنفا ويسميه نحاة المعتزلة[60].

فقد كان ابن أبي إسحاق معاصرا للحسن البصري (ت 110هـ) ويحيى بن يعمر معاصرا لواصل بن عطاء (ت 131هـ) والخليل بن أحمد معاصرا لابن المقفع (ت 206هـ)؛ حيث كان لاشتغال هؤلاء بعلم الكلام وكونهم من أهل الفرق والمذاهب المختلفة أكثر الأثر في امتزاج دراساتهم النحوية بكثير من مباحث المتكلمين وطرائقهم واصطلاحاتهم.

6-1- مظاهر تأثير علم الكلام على العلة النحوية:

إنّ تأثير علم الكلام في التعليل النحوي يتمثل في التفريق بين نوعين من العلل: علل طبيعية حسية مبنية على الإدراك الحي مثل: علة التخلص من التقاء الساكنين أو الابتداء بالساكن وغيرها من العلل التي هي من أصل اللغة ولا يمكن ادعاء تأثر هذه العلل بمؤثرات كلامية، وعلل أخرى صناعية من وضع النحاة هذه العلل هي التي يسوغ القول بتأثرها بالمقولات والمؤثرات الكلامية[61].

وإذا كانت العلة النحوية أقرب في شروطها ومسالكها وقوادحها إلى العلة الأصولية، فليس يعني هذا أنّ العلة النحوية خالية من المؤثرات الكلامية، فضلا عن وجود مسائل مشتركة بين العلة النحوية والعلة الكلامية، ظهر ذلك في عدد من الموضوعات منها : البحث في العلل البسيطة والمركبة والموجبة والمجوزة والتعليل بعلتين فنجدها في بعض المسائل الأخرى ذات الطابع الكلامي الواضح فقد أثرت في العلة النحوية كالمسائل التي تتحدث عن دور العلة والتسلسل

فيها والتعليل بالأمور العدمية حيث طبقها الفلاسفة والمعتزلة فعندهم قاعدة تقول:" العدم لا يعلل ولا يعلل به "[62]،وطبقها بعض النحاة فأخذوا التعليل بالأمور العدمية كتعليل رفع المضارع بالتعري من العوامل اللفظية[63]، وعلة رفع المبتدأ بتجرده من العوامل اللفظية[64]، والمناظرة الشهيرة التي كانت بين الجرمي والفراء خير دليل على ذلك، فقد اجتمعا فقال الفراء للجرمي :أخبرني عن قولهم : زيد منطلق لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ فقال الجرمي تعريته من العوامل فقال له الفراء : فأظهره فقال له الجرمي: لا يظهر فقال له الفراء مثّله، قال :لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدا ضربته، لم رفعت زيدا؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كلا من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه نحو: زيد منطلق فقال له الجرمي: يجوز ذلك في نحو زيد منطلق لأن كل واحد من الاسمين مرفوع فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء ففي محل نصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعْه به، وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال له الفراء: هو معنى، فقال له الجرمي: أظهره، قال الفراء: لا يظهر قال مثله قال لا يتمثل، قال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه[65].

وخلاصة القول أ نّ العلة النحوية نشأت نشأة عربية خالصة لا يعترض على ذلك أحد من الباحثين، إذ نشأت مرافقة للنحو مبررة لأحكامه خادمة لنصوصه مستقاة من روح اللغة ترتكز على أسباب لسانية يبينها الحس وتميل إليها الفطرة اللسانية، فتأثرها بالمنطق اليوناني وعلم الكلام كان على أيدي النحاة الذين كان لهم باع في العلوم الثلاثة فامتزجت دراساتهم النحوية بالمنطق وعلم الكلام ولا يؤخذ ذلك على التعليل خاصة والنحو عامة، إذ أنّ النحو نمط من التفكير المنطقي الطبيعي الذي يعتمد على القوانين العقلية والذهنية الثابتة.

7.الهوامش:

1. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تقديم أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2001ص29.
2. سورة التوبة، الآية 20.
3. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تقديم محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، ط 1، 2003، ص14.
4. محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص44.
5. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، ط1، 2000، ص36.
6. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، 2006، ص27.
7. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص30.
8. محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص55.
9. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
10. أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط3، 19883، ج3، ص279.
11. أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، مصر،1935ص362.
12. جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، دط،1992، ص420.
13. عفيف دمشقية، تجديد النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1976، نقلا عن نظرية التعليل في النحو العربي للملخ ص37.
14. كمال الدين أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح محمد أبي الفضل، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، دط،1997، ص36.
15. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة مصر، ط1، 2006 ص154.
16. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1 ،1954، ص43.

17. كمال الدين أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص15.
18. مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1 ،1981، ص57.
19. منى إلياس، القياس في النحو ص27 نقلا عن أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص72.
20. مازن المبارك، النحو العربي ص59.
21. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس بيروت لبنان، ط3، 1997ص65.
22. مازن المبارك، النحو العربي، ص58.
23. سيبويه، الكتاب، ج1ص13.
24. المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.
25. مازن المبارك، النحو العربي، ص63.
26. حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين، ص48.
27. سيبويه، الكتاب، ج3، ص102.
28. محمد بن اليزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، دار إحياء التراث، القاهرة مصر، دط، 1994، ج3 ص171.
29. أبو بكر السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحميد الفتلي، مؤسسة الرسالة، دمشق سوريا، ط1، 1996، ج1، ص31-34.
30. حسن سعيد الملخ نظرية التعليل، ص52.
31. ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص36.
32. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
33. المصدر السابق، ص64.
34. المصدر السابق، ص65.
35. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص141.
36. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
37. حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص57.
38. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص164.
39. طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، ص132، نقلا عن موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو، مطير بن الحسين المالكي، رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، 1422ه 1423ه، ص155.
40. حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص61.
41. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص132.
42. الرماني، الحدود، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان ،2006، ص84.
43. المصدر السابق، ص85.
44. مازن البارك، الرماني النحوي، دار الفكر، دمشق سوريا، دط 1995، ص135.
45. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
46. المرجع السابق، ص239.
47. ينظر: عبد الرحمان صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر،2012، ص68/67
48. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص86.
49. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح محمد إبراهيم عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، دط،1987، ج3ص102.
50. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015، ج1، ص171.
51. سورة المائدة، الآية 101.
52. أبو الحسين أحمد بن زكرياء ابن فارس، مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت لبنان، دط،1990، كتاب السين والباء وما يثلهما، ص127.
53. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح عامر حيدر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، دت، ج4، باب الراء فصل السين سبر ص393.

54. المصدر السابق، باب الميم فصل القاف ص561.
55. عيسى الأزهري، نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، تح يحي مراد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دت، ص390.
56. أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،1957، ص127.
57. ابن جني، الخصائص، ج3، ص171.
58. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص112.
59. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
60. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار المشرق بيروت لبنان، دت ج9ص199.
61. محمد أحمد عبد العليم، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم، 1992، ص476.
62. المرجع السابق، ص127.
63. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح، محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، دط، ج2، ص101.
64. أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح يوسف هبود، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت لبنان، دط، 1999ص72.
65. أبو البركات الأنباري الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص128.